استحالة العيش معاً!!

[غسان حجار](http://www.annahar.com/author/23-%D8%BA%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D8%AC%D8%A7%D8%B1)

جريدة النهار 28 آذار 2017

عبّر الوزير جبران باسيل عن حجم الأسى الذي بدأ العهد يستشعر به من حلفائه قبل غيرهم، فاعتبر انه "اذا لم نستطع إنجاز قانون انتخابي جديد فهذا يعني اننا عاجزون عن العيش مع بعضنا". وهذه الاستحالة تنم عن تباعد كبير في وجهات النظر بين من يسعى الى تغيير في النظام نحو الافضل، وهو رئيس الجمهورية وفق ما يحلم، او يأمل، وليس وفق الواقع المعاش، وبين من يطلب المؤتمر التأسيسي لا لتطوير النظام بل لوضع يده على مقدرات الدولة، او افراغ النظام القائم ليصبح اجوف اكثر مما هو، ولتصبح صيغة العام 1943 مصدر الاغنيات والذكريات، لا صيغة حكم وطريقة عيش. وهذا ما يشعر به المسيحيون اجمالاً في كل الصيغ الانتخابية المطروحة التي ترفض اعادة مقاعدهم اليهم بعدما اودعتها سلطة الوصاية السورية لدى الذين خضعوا لسلطتها، والذين لا يزالون على ولائهم لها.

والحقيقة ان تطوير النظام لا يكون بنسبية على امتداد الوطن، اي ببوسطة كبيرة تحكم فيها الاكثرية العددية، والمنظمة على وجه التحديد، فيما يستمر النظام على تخلّفه في قضايا اخرى، تجرأ الوزير باسيل على طرحها، ومنها رفض كثيرين علمنة الدولة، واعتماد القانون الموحّد للاحوال المدنية، وقانون الزواج المدني، وعدم تدخل رجال الدين في السياسة. عندئذ يمكن الحديث عن الغاء الطائفية السياسية، وتطوير النظام. وفي ما عدا ذلك، يصبح الحديث نوعا من الكذب والدجل لسيطرة الاقوى على الاضعف. وقد قالها باسيل بالفم الملآن "الحقيقة البشعة هي اننا في نظام طائفي، لذلك علينا وضع قانون انتخاب اما على قياس هذا الواقع كالقانون الارثوذكسي الذي يتمثل فيه الجميع بشكل نسبي لأنه قانون نسبي وتتمثل به الطوائف خير تمثيل، او الذهاب الى النظام العلماني والمواطنة وعندها نتحدث عن دوائر كبيرة ونسبية بشكلها المطلق والوطني، وهذا ايضاً له شروطه فلا نستطيع الحديث عن نظام علماني وفي الوقت عينه لا تقبل مرجعياتنا الدينية (الاسلامية والمسيحية) والسياسية بقانون للأحوال الشخصية مختلف او السماح بالزواج المدني ليس الاختياري فقط بل الإلزامي او القيام بقانون إرث موحّد. على من نضحك عندما نرفض إجراء هذه التغييرات الاساسية، ونطالب في الوقت عينه بقوانين تلغي الحواجز الطائفية. علينا أن نعمل لنقل بلدنا من الطائفية الى المواطنية وعلينا ان نخرج الناس من غرائزهم لنترافق معاً، وعلى القيادات ألا تلحق الناس بغرائزها، بل بهذا المشروع النموذجي".  
قانون الانتخاب العصري لا يولد من عدم، ولا ينبثق من تخلف عام، بل يكون نتيجة طبيعية للتطوير الكلي في النظام اللبناني والذي نص عليه اتفاق الطائف الذي لم ينفذ بدفع سوري وتواطؤ لبناني، وقد حان الوقت لذلك قبل التفكير في خيارات بديلة، او تكون "استحالة العيش معاً".

استحالة العيش معاً - 2

(الأرشيف).

22

[غسان حجار](http://www.annahar.com/author/23-%D8%BA%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D8%AC%D8%A7%D8%B1)

30 آذار 2017

"لعَمرُكَ ما ضَاقَتْ بلادٌ بأهلِهَا ولكنَّ أخلاقَ الرِّجالِ تَضِيقُ".

لم يكن الهدف من عنونة "استحالة العيش معاً" التحريض على التقسيم أو الفيديرالية أو رفض العيش معاً في بلاد اختبرت الحروب والكانتونات، وعادت بقوّة الواقع إلى وحدة جغرافية، وشبه وحدة اجتماعية تفرضها الحياة اليومية. لكن العنوان اقتبس مما قاله الوزير جبران باسيل الأحد الفائت في بلدة مغدوشة الجنوبية، والذي يعبّر عن واقع معاش او عن قلق دفين لا يمكن التغاضي عنه. فنقاط الالتقاء أقل بكثير من نقاط التباعد والخلاف في ما بين المكوّنات اللبنانية. ولعل ذلك يظهر جليّاً ما بين الحلفاء المتباعدين في هذه المرحلة التي تزخر بالخلافات على طريقة إدارة الحكم خصوصاً بعد وصول رئيس "قوي" الى بعبدا، وتتركز مظاهر هذا الخلاف في قانون الانتخاب.  
في القانون، يفضّل الفريق الشيعي النسبية الكاملة، ويفضّل الفريق السُني ربما المختلط، أو الستّين الذي يجتمع عليه مع الفريق الأقوى درزياً، وينقسم المسيحيون ما بين مؤيّد للنسبية (التيار) وبين متمسك بالمختلط (القوات)، ويغرّد آخرون بمشاريع غير مطروحة أصلاً على طاولة البحث.  
في الشأن الحياتي، يدعو المسيحيون باستمرار الى علمنة الدولة والى اعتماد قانون موحّد للأحوال الشخصية والإرث، وخصوصاً الزواج المدني، وهي أمور يعترض عليها المسلمون بشدّة ولا يدخلونها في حسابات تطوير النظام الذي يطالبون به باستمرار. وينطلق "حزب الله" من تكوينه الديني، و"المستقبل" من عدم قدرته على مواجهة السلطة الدينية والجماعات الأصوليّة والتكفيريّة داخل أوساط الطائفة السنية.  
وفي الشأن الاقتصادي تباعد في النظر والممارسة، ففيما تهتم المجموعات الاقتصادية برؤوس الأموال العربية، ومثلها المؤسّسات السياحيّة التي تعوّل على السيّاح الخليجيّين، يخرج "حزب الله" تكراراً بخطابات تسيء إلى علاقة لبنان بمحيطه و"يطفّش" السياح ويبعد كل أمل بانعاش الصيف وكل صيف.  
في الشأن العسكري، تناقض ما بين وحدانية السلاح بيد المؤسّسات العسكرية والأمنية، وما بين مقاومة انطلقت لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي وتجاوزت حدود الوطن لتقاتل الى جانب النظام السوري على أرض غير لبنانية.  
وثمّة نقاط تباعد أكثر من أن تُعد وتُحصى، من القضايا الاستراتيجية الى أمور حياتيّة يومية، قد تشكل اشكالاً من التنوع والتعدد والغنى، لكنها في الوقت عينه تؤكد الفوارق وتتحول الى ما يشبه الدويلات في بلد تتسم دولته المركزية بالوهن.  
قد لا يكون ضرورياً البحث عن تلك التناقضات، ما دمنا التزمنا العيش معاً، لكن من الضروري وعي الفوارق ونقاط الاختلاف للعمل على ردم الهوّة الآخذة في اتساع والتي تُعيد إحياء حروب لا تزال تفاصيلها ماثلة أمامنا، في زمن قل فيه عدد الرجال القادرين على الجمع وطنياً.